لوكيل الاقدم..

لدينا حوالي (900) ضابط غير مثبت في صلاح الدين ونصفهم في كل من نينوى والانبار وديالى و تقريباً مثلهم في باقي المحافظات

حاوره : راضي المترفي

• هناك الكثير من الضغوط تمارس بشكل شخصي على الوزارة والمسؤولين فيها

• المشكلة هي حالة التوازن بين المركزية وأللا مركزية وقانون المحافظات

• بعد أكثر من عشر سنوات سنرى نساء برتب متقدمة وعالية في الداخلية

• إننا على استعداد لسماع شكاوى أبناء شعبنا أو ظلاماتهم من أجل إنصافهم من أنفسنا

في الطريق لاجراء حوار الصحفي مع الوكيل الاقدم لوزارة الداخلية العراقية السيد عدنان الاسدي رسمت في ذهني صورة متجهمة لرجل امن صارم فرض وجوده ونجاحه على الجميع وتوقعت اني سأجد عساكر الشرطة يقفون على شكل طوابير وحسب سلسلة المراجع التي يعتمدونها خصوصا وانا اعلم من مايدور في الشارع ووسائل الاعلام ان الاسدي هو الرقم الصعب في الوزارة ورجلها الحديدي رغم سعي خصومه الصاق التهم به ومحاولاتهم الحثيثه لأزاحته من مكانه الذي يتمسك به هو ومن يقف خلفه من كيانات . اذ يرى خصوم الاسدي فيه عقبة كأداء تسد طريق الوزارة والولوج اليها بوجوههم وامام مرشحيهم في حين يراه انصاره صمام الامان الذي لابد منه لحماية وزارة الداخلية من تسرب الماضي البغيض والارهاب واعداء العملية السياسية . لذا يحتدم الصراع بين الفريقين وقد يحصل ان يدير هو نفسه الصراع لكن من خلف ابواب مغلقة . فكرت ان اتراجع وان الغي فكرة الحوار خصوصا واني سمعت الكثير من القصص المتوزعه بين ذم الخصوم واتهاماتهم ومدح الانصار وانصافهم له وكانت اكبر هذه القصص هي المتعلقة بوضعه في البلد الذي حمل جنسيته (الدنيمارك ) وحصوله على عمولات من كل مشتريات وزارة الداخلية وبنسب عالية وغيرها وغيرها لو لا ان زميلي اخبرني وبطريق الصدفة ان الاسدي لم يكن ضابطا ذو تربية عسكرية صارمة وانما هو خريج مهنة انسانية وعمل صيدلانيا فترة من الزمن لكن مصادرة النظام البائد للحريات جعلته يتخلى عن مهنته وينخرط في صفوف المعارضين سنينا طويلة . لذا قررت المواصلة وولوج عالم هذا الرجل الذي يبدو مختلفا بعض الشيء وغرابة ان تكون صيدلانيا وتمسك مقاليد ادارة وزارة عجز عن النجاح في ادارة دفتها عتاة الجنرالات واقويائهم . انتظرتني عند الباب الرئيسي سيارة شرطة بعد ان عجزت سيارتنا الخاصة عن اجتياز اجهزة الفحص بسبب ماتبقى عليها من (زاهي ) بعد غسلها واوصلتنا الى مدخل الوزارة ثم بدأت رحلتنا الى عرين الاسد وكم هالني مارأيت اذ لم اجد أي اثر لخشونة وصرامة العسكر ووجدت رجلا انيقا جدا صفف شعره على طريقة نجوم السينما واخفى مافيه من شعيرات بيض او طاردها كما يطارد الارهابيين وارتدى بدلة وربطة عنق حتى بدى كانه عريس بـ(يوم زفته ) وكان مضيافا عوض بترحابه وبشاشته مايقدمه لضيوفه بسبب حلول شهر رمضان الكريم , ومن اولى لحظات اللقاء تهاوت دفاعاتي وقررت استبدال اسئلتي التي كانت تعج بالكثير من الاتهامات الى اسئلة عن عمل الوزارة وكيفية ادارة ملفاتها المختلفة مع الاحتفاظ ببعض المماحكة والمشاكسة مع الوكيل الانيق غير الصارم .

• انت كفاءة عراقية اثبتت جدارتها في ادارة الداخلية لسنوات طويلة وكنت الوزير الفعلي بوجود الوزير ..لماذا ترفض بعض الجهات السياسية تسنمك مسؤولية الوزارة ؟

• شكراً لكم أني سأسلط الضوء على بعض النقاط التي طرحتها :

• وحول موضوع رفض بعض الجهات السياسية القبول بي كوزير السبب هو المحاصصة القومية والطائفية والحزبية باعتبار دولة رئيس الوزراء هو زعيم كتلة دولة القانون وأنا مع كتلة دولة القانون ومن الدائرة القريبة على رئيس الوزراء فلا يرغبون بإسناد حقيبة الداخلية لي لكي لا يكون رئيس الوزراء هو القائد العام ورفيقه أو صديقه أو محسوب عليه وزيراً للداخلية وهذا معناه قوة للسيد المالكي وقوة للحكومة وبالتالي فأن الجهات الأخرى ترفض إضافة قوة الى قوة السيد المالكي بغض النظر عن الكفاءة والمهنية والقدرة والنجاح فالكل يعترف ويقر بان الأسدي من الذين اكتسبوا خبرة في الوزارة وأن لديه القدرة على إدارة الوزارة وهو أعرف وهو اعرف من غيره بخفايا الوزارة وشخوصها وقيادتها ونقاط القوة والضعف فيها وقسم من الجهات السياسية من تساوم على الوزارة فهي تريد حصة في الوزارة لكي تقبل بالاسدي وزيراً للداخلية وهذا ما رفضه رئيس الوزراء ورفضته أنا أيضاً فلا اقبل بأن أكون وزيراً في وزارة عرضة للمساومة ولتدخل الجهات السياسية فيها لأن هذا هو الخطر بعينه في المشروع الأمني .

• الموقع النيابي يضمن الراتب والجاه ومحاسبة المسؤولين في الحكومة .. لماذا فضلت ان تكون في الداخلية بدلا من مجلس النواب علما ان للداخلية مشاكلها واعبائها وقد تحرق تاريخك السياسي ؟

• أخي كما تعليم بأن عضو البرلمان هو من الدرجات الرفيعة في الدولة وهو في سلم الدرجات العليا وهو يمتلك الحصانة ودرجته درجة وزير ولكن لعدم تعييني وزيراً للداخلية ووجود فراغ في الوزارة وللمصلحة الوطنية التي حتمت علي الرجوع الى الداخلية أي أنني وجدت أن مكاني في الداخلية في هذه المرحلة بدرجة وكيل وهي أقل درجة من درجة عضو البرلمان وأيضاً غير مضمونة (100%) لأن الوكيل يحتاج الى موافقة مجلس الوزراء وكذلك مجلس النواب وكما قلت للمصلحة الوطنية والشرعية ارتأيت أن أقدم استقالتي من عضو البرلمان والرجوع الى الداخلية لأقف مع أخي دولة رئيس الوزراء في مشرعه المني في مكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن والنظام مع ما في هذا الموقع من مخاطر أمنية كبيرة وكذلك سياسية أما موضوع تاريخي السياسي فالكل يعرف من هو عدنان الأسدي وتاريخه السابق وعطاءه فلا يؤثر هذا على التاريخ الشخصي بل يزده قوة ورسوخاً في الأرض وفي الواقع السياسي.

• يقال ان لك رأي بكل من يرشح لاشغال منصب وزير الداخلية وعادة ما تتحاشى ان تكون هناك شخصية قوية مرشحة للمنصب فتسارع بابعادها وتحاول الاتيان بمرشح ضعيف يمكن السيطرة عليه وهذا حصل مع المرشح ( م ) والمرشح (ع) .. هل تود قيادة الوزارة من خلف الكواليس بعد ان فشلت بأن تكون الوزير او انكم تريدون وزيرا ( احديده عن الطنطل ).؟

• أتصور أن هذا عكس الواقع وعكس ما أطرحه أنا فقد عملت في الوزارة حوالي (8) ثمان سنوات والكل يعرف باني أحب الحزم والقوة ومن صفات الإداري الناجح هو الذي يتمتع بالحزم والقوة وبالتالي هذا الوضع الى رأي قوي وحازم والداخلية تحتاج الى رجل مهني وكفوء وخبير بها لديه الحزم والقوة لمتابعة حالات الخلل والضعف والضرب بيد قوية عند حالات التملل وعدم الانضباط واللامبالاة الموجودة عند الكثير من عناصرنا والسادة القريبين مني أو الذين سمعوا رأيه بأني أقول دائماً أن الداخلية تحتاج الى رجل قوي وحازم وكفوء ومن الأسباب التي دعتني لأعارض وجهة النظر التي يتبناها بعض قادة الكتل السياسية بان الدفاع والداخلية يجب أن يكون عليها شخص مستقل غير منتمي أو محسوب على كتل سياسية أعتبرها أنا هي إحدى نقاط الضعف عند المرشح الذي سيتعرض الى ضغوط سياسية وفئوية لكون لا يستند الى كتلة تسنده أولاً وثانياً أنه لا يفكر بمستقبله السياسي بعد الخروج من الوزارة كما يدفعه الى استغلال موارد الوزارة لتشكيل حزباً سياسياً أو تكتلاً سياسياً من أجل مصلحته الشخصية أما الذي يستند الى كتلة فهو يعلم أن كتلته ستوليه مناصب أخرى عند تشكيل حكومة أخرى وطبعاً بعد نجاحه في عمله وإدارته الوزارة مثل المهندس باقر جبر الزبيدي وكتلته السياسية تنقلت به من مستشار في الأعمار والإسكان في حكومة مجلس الحكم الى وزير الأعمار والإسكان الى وزير الداخلية الى وزير المالية الى رئيس كتلة شهيد المحراب في مجلس النواب وهكذا مع الآخرين.

• انت لازلت تحمل الجنسية الدنماركية يعني ( مواطن دنماركي ) وعائلتك هناك ويقال ان لك مشاكل مع السلطات في ذلك البلد وينقل من يختلفون معك الاخبار بأنك اشتريت مباني وعقارات في هذا البلد الاوربي بعد ان كنت تعيش على مايدفعه لك الضمان الاجتماعي – والقول لخصومك ومنشور على صفحات الشبكة العنكبوتية - .. كيف كنت تعيش بالمنفى وتعيل عائلتك ؟ وماهي صحة كلام خصومك ؟

• أن ما ذكرت غير صحيح فليست لديه أي مشكلة مع الحكومة الدانماركية إطلاقا وأنا رئيس مجلس إدارة لشركتين قبل السقوط وحالتي المادية جيدة والحمد لله وأدفع الضرائب سنوياً حسب القانون الدانماركي وما أثير كان زوبعة إعلامية للتشويه الشخصي من بعض المغرضين العراقيين الذين دفعوا الصحيفة للكتابة وبالتالي إن الصحف الدانماركية نشرت على حوالي (10) شخصيات عراقية وهيئة الضرائب أدانت بعض من هؤلاء لعدم إخبارهم السلطات الدانماركية أنهم يعملون خارج الدانمارك وهذا حسب القانون الدانماركي وانأ لست منهم ومستمر في السفر بين الحين والأخر الى الدنمارك أما موضوع إن لدي عقارات هناك فالبيت في بغداد أو قطعة الأرض في أحدى أحياء بغداد سعرها يعادل (4) فلل في الدانمارك وانأ لازلت لا املك أي عقارا في الدانمارك أطلاقاً ولو أردت لاشتريت لان كما بينت أسعار العقار في الدانمارك أوطأ بكثير من أسعار العقارات في بغداد وكثير من العراقيين هناك يملكون عقارات في الدانمارك .

• اعتدنا ان تكون وزارة الداخلية هي المسؤولة عن الملف الامني في الداخل لكن الظروف الحالية واتساع مساحة الارهاب جعل تقاسم الواجبات امرا واقعا بين الوزارة والتشكيلات الاخرى . وعند حدوث خرق ما تسارع كل جهة الى القاء اللوم على غيرها .. كيف تتعاملون مع شركائكم ؟ وماهو تسلسلكم ؟ ولمن القيادة ؟ .

• / حول دور الداخلية في سلسلة القيادة ومسئوليتها عن الملف الأمني إن الداخلية من الناحية القانونية وحسب (المهم والوصف الوضيفي ) هي المسؤولة عن الأمن الداخلي وفرض النظام وتطبيق القانون من الحدود الى الحدود ولكن لجامة المهمة وضخامة التحديات اشتركت القوات الأمريكية والعراقية والشرطة في مكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن وعند انسحاب القوات الأمريكية من الشوارع الى المعسكر أرى بعين المسؤولية مناطة بين الداخلية والدفاع فتبقى المحافظات مسؤولية مشتركة وبعضها الداخلية فقط ولكن في بغداد مثلاً تم تشكيل قيادة عمليات بغداد قبل حوالي ثلاثة سنوات ولازالت هذه القيادة تمارس مسئوليتها في بغداد كما في نينوى والبصرة وديالى وهنا إن مقدرات وإمكانيات وزارة الداخلية عددا ً وعدة تحت تصرف قيادة العمليات حسب تسلسل القيادة وبالتالي فأننا نهيىء القوات ونضعها تحت تصرف العمليات علماً بان نائب قائد عمليات بغداد قائد الشرطة الاتحادية وهو من الداخلية الفريق حسين العوادي وبإيجاز إن أي تحرك عسكري أو شرطوي إن يكون بعلم أو موافقة عمليات بغداد ، نعم نحاول أن نتسلم المهمة في المحافظات وكذلك في بغداد ايضاً ونسعى لإستلام جزء من بغداد لكي يتفرغ الجيش الى مهامه التدريبية والقتالية ولا يجوز أن يبقى الجيش منتشراً في الشوارع والإحياء وفي نقاط السيطرة مما يفقده دوره في حماية البلد .

• خرجت قوات الاحتلال من المدن منذ فترة طويلة واستلمتم انتم المسؤولية وقمتم بادارة الملف مع شركائكم الاخرين وبعد فترة ستخرج هذه القوات من العراق بموجب الاتفاقية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة .. ما مدى تأثير ذلك على عملكم ؟ وماهي جاهزية وزارة الداخلية لادارة ملف امني مترامي الاطراف ومتعدد الخصوم والساحات التي تحاربون عليها .

• ان خروج القوات الامريكية لا يؤثر على الوضع الامني الداخلي حيث ان هذه القوات هي فعلياً انسحبت من شوارع المدن الى معسكراتها خارج المدن ولا نلحظ لها وجود عملياتها منذ 2009 الى ما ندر أي ان العمليات حالياً تدار بين الدفاع والداخلية وكذلك الخطط ولا علاقة للقوات الأمريكية بها يفي الوضع في القوة الجوية والبحرية يختلف عن الأمن الداخلي حيث لا زالت هاتين القيادتين فيها نقص كبير من المعدات والأسلحة والعدد وقد يستمر هذا النقص لسنوات أما قوات وزارة الداخلية فيه جاهزة بنسبة كبيرة حسب مهمة وزارة الداخلية وتستطيع أن تستلم الملف الأمني لعدة محافظات وهي فعلاً حالياً تدير الملف الأمني في كثير من المحافظات وعلى الأرض أما ما يحدث من خرق امني بين فترة وأخرى فهذا مرده الى نقص في جهاز الاستخبارات وهذا يجرنا الى السؤال السابع حول الاستخبارات وقدرتها .

• جهاز الاستخبارات الخاص بالوزارة يكاد يكون معدوم واذا ظهر فأنه عادة ما يكون بالمواقع الخلفية للاحداث وقد يكون اغلب منتسبيه ليس من اصحاب الخبرة في الوقت الذي يرى المواطن ان عناصر الاستخبارات هم موظفين (يشخطون ايام ) ويقبضون المرتب رأس كل شهر ولاعلاقة لهم بما يجري بدليل ان اغلب الخروقات الامنية لاتحصل لو كان هناك جهاز استخباري نشط ويؤدي واجبه بمهنية وتقنية عالية ... كيف بنيتم هذا الجهاز ؟ وهل للمحاصصة دور فيه ؟ وهل هناك نية لهيكلته او اعادة تشكيله ؟ وهل من الممكن الاستعانة بعناصر الاجهزة الامنية السابقة والمشمولة بالاجتثاث ؟

• لغاية ألان لم يتم تشريع قانون الاستخبارات والمصادر وكذلك قانون وزارة الداخلية فبين اخذ ورد وتحويل بين الوزارة ومجلس الوزراء ومجلس النواب أعيد القانون وحالياً أرسلناه بشكل سريع الى مجلس النواب مرة أخرى وهذا يؤثر لأنه يعطي حرية أكثر لهذه الدائرة ويغطيها من الناحية المالية ولا سيما المصادر فلازالت المبالغ المرصودة للمصادر قليليه ومدرجة تحت باب أخر من أبواب الصرف وموافقة الوزير ((وعلى هالرنة طحينك ناعم )) هذا أولا

وثانياً : إن الاستخبارات هي خبرة تراكمية على مر الزمن وليس الدخول بدوره أو دورتين ويحتاج الى عشرات السنين ونحن في هذه الحالة بين الجديد وبين القديم فالعنصر القديم مشمول بقانون المساءلة والعدالة والجديد قليل خبرة وهذا سبب جوهري بعدم تطور الاستخبارات لدينا .

وثالثاً : كما ذكرت أن كثيراً من العناصر الاستخبارية تتعامل كموظفين يحسبون ساعات الدوام ولا يتمتعون بحس وطني عالي ومسؤولية يراد التشديد أكثر على هذا الجانب وترك اللامبالاة وتشديد المحاسبة على العناصر التي تتصف باللامبالاة .

رابعاً: التدخلات السياسية نعم هناك الكثير من الضغوط تمارس بشكل شخصي على الوزارة ومسؤوليتها بالتوسط من هذا وذاك ومن بعض المسؤولين في الدولة لنقل أبنائهم الى الاستخبارات وقد يستجيب لهم البعض مما يفقد العنصر ألاستخباري مهنيته.

خامساً: إيجاد آلية تعطي الثقة لبعض العاملين الجيدين من عناصر الاستخبارات بإعفائهم أو استثنائهم من المساءلة والعدالة لكي يعطوا أكثر في هذا المجال ولا سيما أن هناك أعداد كبيرة من المشمولين بالمساءلة والعدالة وقد قدموا التضحيات الكبيرة في عملهم الامني وقتل أهلهم وذويهم وفقدوا الأعداد من أسرهم وممتلكاتهم.

وأخيراً أود أن أقول لأبناء شعبنا أن لا يقلقوا كثيراً على الوضع الأمني نعم تحدث خروقات هناء وهناك ولكن لن يستطيعوا الإطاحة بالمشروع السياسي أو الرجوع الى الوراء فكل سنة تمر نحن أفضل منها من السابقة وهكذا لو رجعنا قليلاً وقارنا الوضع بين سنة سابقة وهذه السنة نجد أن الوضع أفضل بكثير ولكن مهما امتلك العراق من قوة وقدرة أمنية عالية فماذا يستطيع أن يعمل الانتحاري لكسب ثقة المصلين معه لأشهر ثم يأتي يوم يرتدي فيه حزاماً ناسفاً ويفجر نفسه وسطهم كما حدث في جامع أم القرى والمناطق الأخرى لذا يبقى المعول الأساسي في هذا الوضع هو العنصر ألاستخباري الفعال الذي يمنع من تجنيد الانتحاريين ويبيدهم (ينهيهم) قبل أن يكون هدفاً يتحرك في الشارع.

• مضى قرابة الثماني سنوات على استلامكم الوزارة وكان لكم العذر في البداية للاستعانة بضباط ارتبطوا بالنظام السابق – انا هنا لااقصد الضباط الذين تهمهم وظيفتهم وسمعتهم المهنية – وانما من انتموا للنظام وحزبه الحاكم انذاك وسلمتموهم مراكز حساسة وقد يتحمل بعضهم جزءا من الخروقات الامنية التي حصلت ..هل اعددتم البديل ؟ وهل تم التعاون مع دول صديقة لها خبرة في هذا المجال ؟ ومتى نرى الوزارة خالية من ضباط يمكن ان يسهلوا للارهاب تنفيذ عملياته ؟ وكيف يتم الاستغناء عن خدماتهم ؟ وقبل هذا هل مؤشرين لديكم وتثبتون على عملهم الملاحظات او تراقبونهم ؟

موضوع الضباط المشمولين بالمساءلة العدالة والبدائل وإخراجهم أو إبقائهم هذه قضية شغلت كل المسئولين في الوزارة منذ بداية التشكيل ولحد ألان .

أولا : أن هؤلاء الضباط من الناحية القانونية لا يجوز بقائهم في وزارة الداخلية أطلاقاً لشمولهم بالقانون والذي يحدد في المادة 6 الفقرة 3 انه لا يجوز إيقاع أعضاء الفرق وأعضاء الأجهزة القمعية وفدائيي صدام في الوزارات الأمنية والمؤسسات وكذلك الخارجية والتعليم العالي

ثانياً: أن قسم كبير من هؤلاء من التحق للعمل في وزارة الداخلية منذ بداية السقوط وشارك مع أخوانه وزملائه في الوزارة في بناء الوزارة ومكافحة الإرهاب.

ثالثاً: أن بعض الوزراء السابقين في وزارة الداخلية كان يراهن على هؤلاء وجمهورهم وأصواتهم الانتخابية في انتخابات مجالس المحافظات أو الانتخابات البرلمانية من خلال إبقائهم أو غض الطرف عنهم أو الإيعاز إلى المحافظات بإلحاقهم في العمل في مديريات الشرطة وبدون أوامر أدارية مثلما حدث في عمليات أم الربيعين وبشائر الخير وفي الانبار وصلاح الدين هؤلاء تصرف لهم رواتب من موازنات مستقلة من الموازنة المركزية وفرضهم كأمر واقع يصعب أزالته وبعض من الوزراء من لديه أجندة خاصة مع هؤلاء بنشرهم وإبقائهم بحجة أمر غالبية هؤلاء من طائفة معينة وان إقصائهم هو إقصاء أبناء هذه الطائفة أو المحافظة.

ولأضرب لك مثلاً لدينا حوالي (900) ضابط غير مثبت في صلاح الدين ونصفها في كل من نينوى والانبار وديالى وكذلك تقريباً مثلها في باقي المحافظات وهؤلاء التحقوا عن توجيهات بعض الوزراء السابقين وبدون أوامر من المديرية العامة للإدارة والأفراد أي الوكالة الإدارية من ما خلق جو تنازع بين الإدارة ومكتب الوزير والمحافظات وهذا خطأ جداً بل أن بعض الوزراء كان يردوا إرجاع المئات من هؤلاء ونحن نرفض لان ذلك مخالف للقانون.

وأنا مع كثير من هؤلاء الذي رفضوا النظام البائد وانخرطوا في المشروع السياسي الوطني الجديد وساهموا مع زملائهم ولكن يجب أن يؤطر ذلك ضمن قانون. أما البدائل هذا صعب جداً لان الكثير من هؤلاء الرجال لديهم خبرة تراكمية امتدت ثلاثين عام ونحن لازلنا في بداية الشوط فكلية الشرطة بعد السقوط خرجت دورتين وهم برتبه صغيره وكذلك المعهد العالي . أما الدورات التأهيلية الخاصة فيحتاجون إلى فترة زمنية اكبر لكسب الخبرة . أن مع هؤلاء الضباط المشمولين بالمساءلة والعدالة عن التقاعد لكي نضمن لهم ولعوائلهم العيش الكريم ويعاد قسم منهم في المراكز التدريبية لاكتساب الخبرة . هذا هو أحسن حل ولكن يحتاج إلى تداخل تشريعي وقد حاولت ذلك عندما كنت عضواً في مجلس النواب ولازلت أتابع مع زملائي لجنة المساءلة والعدالة في مجلس النواب.

• كانت الداخلية في الماضي خلية واحدة تعمل وفق اليات متعددة ضمن مسار واحد الان نرى انها قسمت الى تشكيلات تعرف باسماء من يديرونها او يرئسونها .. هل هذا يعني غياب الشخصية القيادية في اعلى هرم الداخلية ؟ او ان التعامل مع استحقاقات المرحلة يتطلب وجود اكثر من رأس واكثر من قيادة تعمل بشكل منفصل وتثبت وجودها من خلال عملها ؟ او ان وزارة الداخلية اصبحت عدة وزارات في واحدة ؟

• كانت الداخلية أيام النظام السابق في آخر السلم الامني للوزارات الامنية لوجود أجهزة قمعية وأمنية متعددة بحيث أن عدد العاملين في وزارة الداخلية قبل عام 2003 كان لا يتجاوز الـ (64) ألف بين منتسب وضابط وموظف مدني ولكن بعد انيطت المهام المنية كلها بوزارة الداخلية ولضخامة التحدي الأمني من القاعدة وأتباعها والجماعات المسلحة وبقايا الأجهزة المنية السابقة وحزب البعث والعصابات المنظمة دفعت بأن تشترك الداخلية مع زميلاتها المؤسسات الأمنية والوزارات من اجل تحقيق الأمن وفرض القانون .

فقيادة الحدود سابقاً كانت مع الدفاع.وكذلك لا توجد فيها شرطة اتحادية وهي القوة الوسط بين المنتسبين والشرطة المحلية وكذلك عدم وجود حماية المنشآت وعدم وجود حماية الشخصيات بهذا العدد الكبير ولا لواء الرد السريع ولا أفواج الطوارئ ولا هذا العدد الكبير من أفواج الطوارئ والشرطة المحلية.فضخامة التحدي وتوسع الوزارة فرض علينا وضع قيادات متعددة ولكنها جميعاً تحت مسؤولية السادة الوكلاء وبالتالي الجميع تحت سلطة الوزير حسب القانون المعمول به في الوزارة .نعم سابقاً مديرية شرطة عامة واحدة، الآن (15) مديرية شرطة عامة في كل محافظة والأعداد تضاعفت (10) عشر مرات عن السابق فهي أن أردنا قياسها بأحد الدول الخليجية فعدد العاملين فيها يوازي عدد سكان أحد دول الخليج ولكن وجود شخصية قيادية مهنية على رأس الوزارة يخضع الجميع الى سيطرة الوزارة عدا تدخل سلطة مجالس المحافظات حسب قانون 21 لسنة 2008 ناهيك عن التدخلات السياسية ومجالس المحافظات وبعض أعضاء البرلمان فسابقاً كان نظاماً شمولياً واحداً وحكومة مركزية أما الآن فالديمقراطية هي الفيصل واللامركزية هو النظام المتبع.

• عدنان الاسدي .. الوكيل الاقدم لوزارة الداخلية .. كيف وصلت الى هذا الموقع ؟ وماهي مؤهلاتك ؟ هل كنت ضابط امن سابق ؟ او جنرال عسكري ؟ او معارض حارب النظام السابق وحصل حزبه على السلطة فكوفأ بموقع رفيع ؟ او كان وصولك ثمرة من ثمرات المحاصصة ؟

• أولاً : أنا موظف سابق في وزارة الصحة معاون صيدلي في محافظة المثنى وعملت من 1973/1980 أي حوالي ثمانية سنوات .

ثانياً : أنا احد أبناء الحركة الإسلامية في حزب الدعوة من 40 عاماً

وكنت مسؤولاً عن العمل الأمني والعسكري في عدة دول ومارسنا مع أخواننا في الحركة العمل التنظيمي والعمل السياسي والعمل العسكري ضد النظام البائد والبعثي البغيض. وقدمت كوكبة من الشهداء هم أخواني الثلاثة وولدي وزوج أختي وكلهم في الثمانينيات .

مارست العمل السياسي المعارض في المهجر ولا سيما أوربا مع أخواني الأقطاب في المعارضة عدت إلى العراق مباشرة بعد السقوط 27/4/2003 أي بعد سقوط النظام بحوالي 18 يوم اشتركت مع الدكتور إبراهيم الجعفري آنذاك والسيد المالكي وأخوه أخريين في تنفيذ حزب الدعوة ضمن الأحزاب السبعة التي كانت تتعامل مع حكومة الاحتلال آنذاك باعتبارهم يمثلون الطيف السياسي العراقي المختلف .

أصبحت ممثل حزب الدعوة من الجانب الأمني للتنسيق مع قوات الاحتلال آنذاك مثل تشكيل مجلس الحكم وبعد تشكيل مجلس الحكم أصبحت عضوا مناوب رسمياً للدكتور إبراهيم الجعفري وعضوا اللجنة الأمنية العليا لمجلس الحكم برئاسة الدكتور أياد علاوي والتي شاركت هذه اللجنة لإعادة تشكيل الدفاع والداخلية وجهاز المخابرات عام 2003/2004 .

بعد تشكيل أول حكومة عراقية ( طبعا بدون رئيس وزراء ) وأيام حكومة الاحتلال برئاسة برايمر ووجود مجلس الحكم وقام المجلس بتشكيل الوزارة العراقية وكانت الداخلية حينها في نزاع بين حزب الدعوة والوفاق الوطني وبعد أن رجحت كفة الوفاق الوطني بتولي حقيبة الداخلية وانيطت الوزارة إلى السيد نوري البدران كلفت بعد الاتفاق في مجلس الحكم بتولي الوكالة الإدارية لوزارة الداخلية بعد أن تم إدخال مرشحين الوكالات دورات مكثفة ومركزة لمعرفة القدرات توليت الوكالة الإدارية ولغاية ألان والحمد لله .أما مؤهلاتي أكملت دراسة البكالوريوس قانون – وعلوم أمنية وكذلك ماجستير في التخطيط الاستراتجي للأمن الوطني من الدفاع الوطني وأطروحتي في الماجستير والمتغيرات السياسية في العراق بعد عام 2003م وقد طبعتها بكتاب.وحالياً ادرس ماجستير قانون في القاهرة في معهد الدراسات العليا وانوي إكمال دراسة الدكتوراه في أكاديمية القاهرة الأمنية ( سابقاً مبارك ) هذا كان في بداية مجلس الحكم ونفس الوكلاء هم وحالياً

• نحن نعلم ان المحاصصة منتشرة في كل مفاصل الدولة . لكن ان تكون في وزارة (دولة ) ربما تكون اقل خطرا واثرا عليها عندما تكون في وزارة هامة مثل الداخلية . ومن الممكن ان يتهاون ضابط مكلف بمطاردة الارهاب في مكان ينتمي له مناطقيا او طائفيا او عرقيا مما يتيح للارهاب حرية حركة وتمدد الى مناطق اخرى او يقسو ضابط اخر ويجافي الحقيقة ويلحق ضررا بالابرياء في مكان يطارد به الارهاب وهو يختلف معه عرقيا او طائفيا او مناطقيا . كيف تعاملتم مع هذا الوضع ؟ وهل من الممكن تحصين الوزارة من المحاصصة ؟ وكيف ؟ ومتى ايضا ؟.

• المحاصصة تطال كل مواقع الدولة فخبرني أي موقع لا تطاله المحاصصة رئاسة الجمهورية ونوابها ام رئاسة البرلمان ونوابها أم رئاسة الوزراء ونوابها أم الوزارة جميعها بما فيها وزارة الدفاع والداخلية والمخابرات والأمن الوطني أو السفارات لم تطالها المحاصصة فلماذا كل المواقع تخضع للمحاصصة وعندما تصل الى الداخلية تتراجع وتتوقف من وجهة نظري أنا ارفض المحاصصة وفي كل المواقع ويجب أن نتخلص منها لكي يتقدم بلدنا خطوة الى الأمام ولا يمكن أن يخضع موقع دون أخر وتنطبق علينا الآية الكريمة (يا أهل الكتاب لم تؤمنون ببعض وتكفرون ببعض) نعم أستطيع أن أقول أن موقع الداخلية عدى الوكلاء لم تخضع للمحاصصة أي أن القيادات والمدراء العامون هي للكفاءة والمهنية والقدرة مع مراعاة التوازن والداخلية حالياً يوجد فيها التوازن المذهبي فيرى مدراء الشرطة وقادة المحافظات هم من أبنائها وكذالك مراكز الوزارات ومن يشك في ذالك فليأتي ونطلعه على حالة التوازن.

أما موضوع الضباط المتخصصين في مكافحة الإرهاب والتحقيقات وكذلك القضاء وضباط المعلومات و(الاستخبارات) فنحن جميعاً نميل الى أن يكون الضباط ليس من نفس المناطق لكي لا يتعرضوا للضغط عليهم من قبل الوضع المحلي أو الإرهاب أو الجماعات المسلحة او العشائر ومن محض نظري أن الضباط الذين ذكرتهم وكذلك القضاة يجب أن يدوروا أو أن يكونوا ليس من أبناء المحافظة فاعتيادي ان يهددوا ويتعرضوا للتهديد من المكونات الأخرى المتضررة منهم مما يحجم عملهم ودورهم وهذا ينعكس على الوضع الأمني.ولكن المشكلة هي حالة التوازن بين المركزية وألا مركزية وقانون المحافظات وإشراف مجلس المحافظة ومسؤوليته على الوضع الأمني وحالات التداخل مع المركز وهذه نقاط تصادم يجب أن تعالج بتداخل تشريعي أو من خلال المحكمة الاتحادية أو شورى الدولة.

• فقدت وزارتكم الكثير من عناصرها وضباطها في حربكم على الارهاب . كيف تعاملتم مع حقوقهم واستحقاقاتهم وذويهم ؟ وماهي المدة لانجاز معاملاتهم ؟ وهل هناك من لم تنجز معاملته بعد مرور سنة او اكثر على استشهاده . وهل تستذكرونهم في مناسباتكم وتكرمون ذويهم ؟.

• نعم لقد فقدت الداخلية العشرات من أبناءها ومن خيرة رجالها ولقد عانينا كثيراً في موضوع الراتب ألتقاعدي فبعض ذوي الشهداء كانوا يتقاضون 80% من الراتب الاسمي من التقاعد العامة ولان الاسمي قليل فيكون مجموع الراتب لا يتجاوز 100 ألف دينار ثم تداركنا الوضع بقرارات من مجلس الوزراء باستمرار صرف رواتب شهدائنا لحين أن اقر قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي والذي يعالج سلم الرواتب وكذلك رواتب الشهداء فسيتم تحويلهم إلى هيئة التقاعد الوطني براتب جيد.

أما معاملات الشهداء فنعطيها الأولوية ولكن قد يتأخر بعضها لكون هؤلاء في معاملاتهم يوجد نقص في المجلس ألتحقيقي فتتأخر المعاملة ولكن بشكل عام نحن نولي ذوي الشهداء رعاية خاصة ولدينا مديرية عامة اسمها الرعاية الاجتماعية وصندوق شهداء الشرطة يقوم بتقديم الرعاية والعلاج والمساعدات لذوي الشهداء وفي المناسبات الدينية والوطنية نستذكر شهدائنا ونقوم بتكريم ذويهم بين الفترة والأخرى.

• اين تقع المرأة في وزارتكم ؟ وهل هناك حصة معلومة ؟ ولماذا لانرى جنرال امرأة وسط زحام جنرالات الرجال ؟ هل السبب عدم كفاءة المرأة ؟ او لاتسمح سلطة الذكور بذلك ؟ وماهي المهام التي من الممكن ان تديرها امراة في وزارتكم ؟.

نحن نولي المرأة اهتماماً خاصاً في العمل الأمني فهن مصادر تخترق الجهات المعادية وهن عيون تتحرك بالشارع من خلال حركتهن العادية اليومية .وهن مفتشات في مداخل المدن و المنافذ الحدودية والمناطق المقدسة وهن ضابطات حالياً في الشارع والميدان والمكاتب .لدينا نسبة جيدة من الموظفات المدنيات وشتى الاختصاصات والحمد الله ووضعنا نسبة 10% من القبول في المعهد العالي للنساء خريجات الكليات المختلفة وتخرجت دورتين في هذا الاتجاه وهن لازلن برتب صغيرة وبعد أكثر من عشرة سنوات سنرى نساء برتب متقدمة وعالية لان الزمن كفيل بترقيتها الى رتب أعلى وهن كفوءات وكلما استقر الوضع كلما نزج في الميدان أكثر .

• وزارة الداخلية تحتاج الى تسليح واجهزة وهناك ميزانية معلومة لهذا الغرض علما ان اجهزة فحص المتفجرات التي استوردت كثر عنها اللغط والاشاعات وقتها .. كيف يتم تسليحكم ؟ وهل اللجان المشكلة من نفس الوزارة ؟ وكيف تتم مراقبة المشتريات ؟

• التجهيزات في وزارة الداخلية جيدة وتوابعها جيدة من الأسلحة والاعتدة والمعدات والأجهزة الأخرى سوى أجهزة مكافحة المتفجرات فيعد الجهاز اليدوي وما صاحبة من لغط وفشل اتجهنا لتقويم الوجود الحيواني K9 الكلاب البوليسية وشراء أجهزة أخرى وقد تم تشكيل لجنة عليا من كبار مسؤولي الداخلية والدفاع برئاسة مستشار الأمن الوطني للاشراف على شراء وتجهيز الوزارات بهذه الأجهزة إضافة لوجود لجنة فنية متخصصة قامت بدراسات علمية جيدة وزارات عدة شركات وسيكون الاتجاه بأجهزة جيدة نأمل أن تسرع هذه اللجنة بتوفير هذه الأجهزة المتطورة.

• الفساد الاداري انتشر كخلايا سرطانية في جسد الدولة ومن غير المعقول ان تكون وزارة الداخلية بمنأى عنه .. اين ينتشر هذا الاخطبوط في وزارتكم ؟ وكيف تتم معالجته ؟ وماهي اعلى مقامات الفاسدين ممن وضعتموهم امام القضاء ؟ وكم يستغرق الوقت لتطهير الوزارة من الفاسدين ؟

• وزارة الداخلية من أكثر الوزارات احتكاك مع المواطن وكلما زاد الاحتكاك والاتصال زادت نسبة الفساد ولذلك لا نستطيع أن نقول أنة لا يوجد فساد ولكن هذا أخذا بالتناقص فبعد مشكلة الجوازات والرشاوى فيها قلت هذه النسبة لان الإصدار أصبح سهلاً جداً ولا يحتاج إلى مشقة .

كذلك التعيينات ففي هذا العام أصبح التعيين بدون احتكاك بين المقدم والدوائر بل من خلال موقع الوزارة وملئ الاستمارة الكترونياً ونضع المفاضلة حسب الشهادة والعمر ثم الفحص الطبي والتدقيق الأمني وقد قمنا بإطلاق حوالي 25 ألف درجة وظيفية عبر الانترنت والتقديم بشكل مباشر كذلك تسلم المواقع فلتر فيه الواسطة والفساد إلى نسبة كبيرة وأتحنا إلى الدوائر الرقابية المجال الأكبر في مراقبة أداء العاملين والفساد ولدينا تعاون جيد مع هيئة النزاهة حول مكافحة الفساد وكشف المفسدين وشكلنا لجان تدقيقية على كل دوائر الوزارة وبأثر رجعي وكشفت لدينا حالات فساد تم إحالة بعضها إلى النزاهة وبعضها لا زال في التدقيق.

• حسب المعلومات المسربة لي بأنك تقترب من الستين لكنك لازلت نظرا ولايوجد سوى شعيرات متناثرة في شاربيك .. هل هو الشباب الدائم ؟ او ان لك القدرة على اخفاء الشيب واثر حوافر خيول الزمن ؟

• عمري حوالي الـ (60)عاماً وأنا من مواليد 1952 وأنا جد منذ (12)عاماً ولي عائلة كبيرة أرعاها وأتابع وضعها والحمد لله والشيب مع أنه وقار ولكني لا أرغب أن أراه في شعري فأسارع الى طلائه وإخفاءه مع الاحتفاظ بوقار العمر وهيبته أما أثار حوافر الزمن فهذا هو وجهي فأنا إن شاء الله مع الشباب وأبقى بهمتهم لحين أن يأخذ الله أمانته.

• نسمع الكثير من الاشاعات حول المسؤولين الذين تعيش عوائلهم بالغربة ومنها انهم يتزوجون بأمراة في الوطن لكي يشعرون بالدفء العائلي والانتماء للوطن وتبقى الزوجة الاولى لزيارات الخارج .. هل يعيش الوكيل الاقدم عازبا بالوطن او يشابه الاخرين ؟.

• قضية أني عازب فعائلتي بين الفترة والأخرى معي في العراق وكذلك بناتي وأولادي فلي (6) بنات وثلاث أولاد وهم يسدون علي الفراغ بحركتهم ووجودهم.

• هل يتوقف طموح السيد الوكيل عند سدة الوزارة او انه يمتد الى مابعدها ؟

• طموحي ان أخدم أبناء شعبي ووطني في أي موقع كان وها أنا أستقيل من مجلس النواب وأرجع كوكيل وقد أكلف كوزير للداخلية أو غيرها في الحكومة القادمة وكل إنسان يطمح بما يراه مناسباً حسب قدرته وكفاءته وخبرته وشعاري دائماً قول الأمام علي (عليه السلام) ((رحم الله أمرءٍ من نهض بجناح أو أراح فاستراح)) من لا يجد في نفسه القدرة والكفاءة على إدارة المكان أو الموقع فليسمح للآخرين به.

• هل من راسالة او كلمة اخيرة يود السيد الوكيل الاقدم ايصالها للقراء والمواطنين ؟

• اقول لأبناء شعبي :

أن الوزارة قد تطورت والدولة والحكومة فلو رجعنا قليلاً الى عام 2006/2007 لرأينا الفرق الكبير فليثقوا بقدرة رجال الداخلية ولتقتربوا أكثر فالأمن هو امن المواطن ومسؤوليته أيضاً فكل مواطن هو رجل أمن حتى تحقق الامن الكامل وسوف لن يكون بعيداً إن شاء الله.وإننا على استعداد لسماع شكاوى أبناء شعبنا أو ظلاماتهم من أجل إنصافهم من أنفسنا أو من أبناء الداخلية ودوائرها وسوف لن نتردد من ضرب كل قوى الإرهاب والتكفيريين وكل من يحاول أن يدمر امن هذا البلد وكذلك سنضرب كل الفاسدين بعونه تعالى .

•